

ملحق بالقوانين والمراسيم ذات الصلة بحقوق الإنسان

- أ- مرسوم سلطاني رقم 2022/35 بشأن تنظيم إدارة شؤون القضاء: تسعى سلطنة عمان إلى إعلاء مبدأ سيادة القانون وتعزيز مكانة القضاء فيها، حيث تم بموجب هذا المرسوم تنظيم شؤون القضاء وتحديثه وإعادة هيكلته، كما تم بموجبه تكليف المجلس الأعلى للقضاء بالعمل على تحديث القوانين التي تنظم السلطة القضائية وتعمل على تطويرها.
- ب- نظام المحافظات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2022/36: وضع هذا النظام لتعزيز دور المحافظات حيث يتناسب مع النهج الحديث للإدارة المحلية اللامركزية التي تمكن المحافظات من القيام بما يحقق أهداف رؤية عمان 2040 التي من بينها التنمية المستدامة للمحافظات وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات فيها وتنمية مواردها والارتقاء بالخدمات والأنشطة المحلية فيها، إذ يأتي هذا القانون تدعيمًا لما أكد عليه النظام الأساسي للدولة في الباب الخامس المتعلق بالإدارة المحلية والتي تقوم على الاستقلالية المالية التي تتمتع بها هذه المحافظات، علاوة على وجود مجالس بلدية حددها قانون المجالس البلدية تمارس اختصاصاتها في كل محافظة.
- ج- قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2022/46: وضع هذا القانون لضمان تنظيم ممارسة الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية أو تقديم الخدمات والمنتجات المرتبطة بها؛ بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنظيم حصولها على تمويل من الجمهور.
- د- مرسوم سلطاني رقم 2022/87 بإعادة تنظيم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ليتواءم مع مبادئ باريس.
- هـ- مرسوم سلطاني رقم 2023/10 بتخصيص بعض الأراضي لأغراض مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف: يأتي هذا المرسوم في إطار التأكيد على التزام سلطنة عمان بإعلانها الوصول للحياد الصفري الكربوني بحلول العام 2050م، كما أنه يرسم خارطة الطريق بالنسبة لاستراتيجيتها في شأن الهيدروجين الأخضر، ويعتبر ركنا أساسيا في جهود الدولة لوضع السياسات اللازمة لتنفيذ مشاريع وخطط التحول للطاقة الخضراء بما يحقق تطلعاتها المستقبلية ويؤكد على التزامها بأهداف التنمية المستدامة.
- و- قانون التعليم العالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/27: يسعى هذا القانون إلى بناء كفاءات وطنية متخصصة بمهارات وقدرات منافسة عالمية تلبى احتياجات المجتمع وخطط التنمية ومتطلبات سوق العمل.
- ز- قانون التعليم المدرسي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/31: يهدف هذا القانون إلى تجويد العملية التعليمية وتحقيق رؤية عمان 2040، ويعكس الاهتمام بقطاع التعليم ومواكبة المستجدات التعليمية والتربوية ومستجدات الثورة الصناعية، كما أنه يضمن مبادئ التعليم القائمة على إلزامية ومجانية التعليم لكافة المواطنين والمقيمين في سلطنة عمان على حد سواء.
- ح- قانون تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/40: جاء إصدار هذا القانون انطلاقا من اهتمام سلطنة عمان بالموارد المائية، وتلبية للاحتياجات المتزايدة والمستمرة للمياه، وتأكيدا على التزام سلطنة عمان بأهداف التنمية المستدامة.
- ط- نظام صندوق الحماية الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/50: أنشأت سلطنة عمان هذا الصندوق بهدف تنفيذ رؤية وسياسة الحكومة المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتوفير التغطية التأمينية والحماية الاجتماعية اللائقة والعادلة والكافية لمختلف فئات المجتمع، حيث حل محل كافة صناديق التقاعد الملغاة.
- ي- قانون الحماية الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/52: يهدف هذا القانون إلى حوكمة منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان لتكون متكاملة ومبنية على مبدأ استهداف مخاطر دورة الحياة، حيث تضمن هذا القانون برامج منافع اجتماعية نقدية وبرامج تأمين اجتماعية بما يساهم في توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للفرد والمجتمع، حيث يأتي هذا

القانون بما يتفق مع المبادئ الاجتماعية الموجهة لسياسة الدولة، علاوة على كفالة حقوق الأفراد الواردة في النظام الأساسي للدولة.

ك- **قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/53**: يواكب هذا القانون التغييرات والتطورات في سوق العمل بما يؤكد

حرص سلطنة عمان على وضع أعلى مستويات التنظيم حيث راعى هذا القانون حفظ الحقوق ومصصلحة العامل وصاحب العمل على حد سواء، كما أنه يأتي مواكباً لمعايير العمل الدولية والاتفاقيات التي انضمت إليها سلطنة عمان في مجال حقوق الإنسان.

ل- **قانون الدين العام الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/68**: يهدف هذا القانون إلى تجنيد الدولة المخاطر المالية والحد من

أعباء الدين العام، والمساهمة في تطوير وتنويع السوق المالية المحلية، وتعزيز قوة الائتمان.

م- **قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/71**: صدر هذا القانون في إطار جهود الدولة لوضع

ضوابط تواكب النهضة العمرانية فيها.

ن- **مرسوم سلطاني رقم 2024/2** بإنشاء الصندوق الوطني للحالات الطارئة: تم إنشاء هذا الصندوق بهدف مواجهة الحالات

الطارئة والكوارث الطبيعية كالأنواء المناخية والفيضانات والزلازل وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها الدولة وتلحق ضرراً بالمرافق العامة والبنية الأساسية فيها.

س- **مرسوم سلطاني رقم 2024/11** بإنشاء المدينة الطبية الجامعية وإصدار نظامها: تم إنشاء المدينة الطبية الجامعية بناء على

سياسة الحكومة لتطوير القطاع الصحي في سلطنة عمان والنهوض به.

ع- **قانون البصمات الحيوية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2024/21**: يواكب هذا القانون المستجدات العلمية والتقنية من

خلال وضع الإطار القانوني لعملية جمع واستخدام وحماية البيانات المتعلقة بالبصمات الحيوية التي تعد من الخصائص المميزة القابلة للقياس، مما يؤكد حرص سلطنة عمان على إيجاد قواعد بيانات متكاملة مبنية على أسس من الموثوقية العلمية.

ف- **قانون المحاماة والاستشارات القانونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2024/41**: يهدف هذا القانون إلى تطوير وتنظيم مهنة

المحاماة في سلطنة عمان من خلال الفصل بين مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية، واستحداث تنظيم مستقل لممارسة كل منهما، وكفل هذا القانون الضمانات والحماية التي يتمتع بها المحامون أمام جهات التحقيق والاستدلال على النحو المنصوص عليه في المادة (88) من النظام الأساسي للدولة.

ص- **قانون الإعلام الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2024/58**: أكد هذا القانون على الحقوق والضمانات التي يتمتع بها

الصحفيون والإعلاميون عند ممارستهم مهام عملهم، عليه فإنه يعزز حرية الصحافة والإعلام وحق الأفراد في سلطنة عمان في التعبير وإبداء الرأي، كما أن هذا القانون ألغى العقوبات السالبة للحرية من العقوبات التي توقع على مزاولي الأنشطة الإعلامية، علاوة على أنه يواكب التطورات الحديثة التي طرأت على وسائل الإعلام الحديثة ومنها وسائل التواصل الاجتماعي.

ق- **قانون تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤٤ / ٢٠٢٥**: يهدف هذا القانون إلى

تنظيم إجراء عمليات نقل وزراعة وحفظ الأعضاء والأنسجة البشرية وأجزائها ومنع الاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية وأجزائها، كما يهدف إلى تنظيم عمليات التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأجزائها، وحماية حقوق الأشخاص المتبرعين والمتبرع لهم، ومنع استغلال حاجتهم.

ر- **قانون الصحة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤٣ / ٢٠٢٥**: يهدف هذا القانون إلى إرساء منظومة تشريعية شاملة

ومتكاملة تعنى بالصحة العامة في معناها الواسع، سواء من حيث الوقاية أو العلاج أو التأهيل، وتنظيم العلاقة بين الصحة والبيئة،

والغذاء، والعمل، والمجتمع، وتعزيز الدور التوعوي والتثقيفي والوقائي في هذا المجال، وهو ما يتماشى مع توجهات الصحة العالمية الحديثة.

ش - قانون الجنسية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٧ / ٢٠٢٥: جاء هذا القانون متوأكبا مع المستجدات والمتغيرات التي طرأت خلال آخر (5) خمسة أعوام، أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٣ / ٢٠٢٣) بشأن زواج العمانيين من أجنبي، كما تم بموجبه إلغاء قانون الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٨ / ٢٠١٤.
